

تقديم إحصاءات زراعية أفضل من أجل رسم سياسات سليمة



العمل يبدأ بيد مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والهيئات التابعة للأمم المتحدة ومكاتب الإحصاء القومية

العمل بفضل تمويل من الإتحاد الأوروبي ووزارة الزراعة الأمريكية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والحكومة الإيطالية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس

العمل لمساعدة المزارعين وصناع السياسات الذين يعتمدون على إحصاءات دقيقة في العالم

العمل من أجل زيادة القدرات القطرية على جمع البيانات الزراعية ونشرها

من الصعب أن يتخيل المرء أن الإحصاءات الزراعية، في عصر الاستشعار عن بعد ونظم تحديد الموقع الجغرافي، مازالت تبنى على أساس قياسات تؤخذ يدوياً بواسطة الحبل والبوصلة، ما يجعلها مكلفة وتحتاج الى عمل مكثف وتستغرق وقتاً طويلاً. فالأدوات الرئيسية لجمع الإحصاءات الزراعية في بلدان نامية كثيرة لم تشهد منذ أن جرى تطويرها قبل 50 عاماً سوى تغير ضئيل، ما يعوق دقتها. ولذلك قامت المنظمة بوضع الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وباتت تتزأس الآن شراكة دولية لتنفيذ هذه الإستراتيجية، كما تقدم الدعم لمشروعات تجريبية ترمي الى مساعدة البلدان في تحسين إحصاءاتها، لتصبح قابلة للاستخدام من جانب المزارعين حينها يقررون كيف يزرعون إنتاجهم ويحصدونه ويسوقونه، وكذلك من جانب الحكومات في تطوير ورصد السياسات التي تعالج الفقر وانعدام الأمن الغذائي لديها.

غير أن البلدان في هذه الحالات الثلاث باتت تتنفع الآن من مشروعات تجريبية أممتها المنظمة وشركاؤها، وهي مشروعات سوف يجري توسيعها في إطار الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية الجديدة.

في إثيوبيا تتضارب تقديرات الانتاج المحصولي القومي لدى وزارة الزراعة والوكالة المركزية للإحصاءات الى حد كبير، ما يجعل من الصعب على رسمي السياسات تطوير سياسات زراعية سليمة او التخطيط لتخصيص مقدار المعونات الغذائية وتوزيعها. وفي النيجر التي يوجد فيها عدد ضخم من مربي الثروة الحيوانية الرثل وشبه الرثل كان من شبه المستحيل جمع إحصاءات جيدة بشأن عدد الحيوانات لديها. كما تعرضت باكستان في اعقاب فيضان 2010 لضغوط هائلة من اجل تحديد المناطق التي تواجه أشد ندرة في الأغذية وأوسع دمار في الانتاج المحصولي.



الزراعة البيانات





المكوّن الزراعي

يجري في إطار الاستراتيجية العالمية تطوير أدوات من شأنها جعل هذا الإدماج ممكناً، وذلك من خلال شمول المكونات الزراعية في عمليات المسح والتعداد الجاري تنفيذها. فإضافة لمكوّن زراعي الى مسح الأسر يجعل من الممكن الربط ما بين عدد الأشخاص ومستويات دخلهم وانماط استهلاكهم وبين الانتاج الزراعي. وسيؤدي ربط الابعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بالمسح الزراعي كذلك الى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف. كما سيؤدي في الوقت ذاته الى إعطاء صورة أكثر شمولاً ودقة للوضع القائم على الأرض.

كذلك تجري المنظمة التنسيق اللازم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة العمل التابعة لها، وذلك من خلال العمل يداً بيد مع الأطراف الإقليمية والقطرية والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل تحديث الأساليب والأدوات الإحصائية والنموس بمستواها، إضافة الى زيادة القدرات القطرية في مجال جمع الإحصاءات وتطبيقها عند رسم السياسات الزراعية القطرية. وبفضل هذا التنسيق ثمة إقبال كبير على الأساليب والأدوات على الصعيدين القطري والإقليمي. وبتيسير من جانب المنظمة أيضاً يقوم كل إقليم بوضع برنامجه الخاص لتحسين الإحصاءات الزراعية مع إشراك البلدان بصورة قوية. وتعدّ هذه العملية ذات دافع قطري الى حد كبير، حيث انها سوف تتطلب إعداد خطة قطرية للإحصاءات الزراعية، توقع عليها الحكومة، وتبنى على اساس تقدير معمق للاحتياجات القطرية وترتيبها حسب الأولوية. وقد بدأت نتائج المشروعات التجريبية تبين بالفعل أثر استخدام المنهجيات المتطورة الجديدة في جمع إحصاءات زراعية دقيقة – وهو إكساب البلدان القدرة على تصميم تدخلات للمدى القصير جنباً الى جنب مع رسم سياسات طويلة المدى لدعم القطاعات الزراعية فيها.

إثيوبيا والنيجر وباكستان

لقد جمعت المنظمة وزارة الإحصاءات ووزارة الزراعة في إثيوبيا معاً في إطار مشروع مشترك قام بادخال تكنولوجيات جديدة كنظام تحديد الموقع الجغرافي وأدوات المساعدة الرقمية الشخصية والتصوير بواسطة التوابع الفضائية، وذلك من أجل تحسين قياسات مساحات الحصاد وتقديرات الغلال ورصد أسعار السوق. وقد باتت التقديرات الآن متقاربة وتقدم بيانات موثوقة صالحة لبناء السياسات في مجال الأمن الغذائي والزراعة على أساسها.

وفي النيجر قام مشروع المنظمة بادخال منهجية معيارية جديدة تأخذ الحيوانات المتقلبة في الاعتبار. وقد كشف تعداد الهاشية ثروات زراعية أكيدة بينها بين أن النيجر تمتلك حيوانات أكثر بنسبة 30 بالمائة مما كان يعتقد، وأنها تملك أكبر ثروة حيوانية في غرب أفريقيا. وبناءً على هذه البيانات قامت النيجر برفع أرقام الناتج المحلي الإجمالي لديها بنسبة 2 بالمائة، كما زادت ميزانية قطاع الثروة الحيوانية بصورة جوهرية. كذلك قرر معهد الإحصاءات القومي في النيجر أن في مقدور النيجر تلبية الطلب المحلي على الحليب، كما يمكنها أن تصبح مصدراً للحوم.

وفي باكستان بات نظام رصد المحاصيل الذي يركز الى صور التوابع الفضائية، والذي تم إدخاله لقياس غلة المحاصيل ووضع توقعات للانتاج، يقدم الآن بيانات شهرية، بل ويمكنه كذلك رصد الانتاج المحصولي في حالات الجفاف والفيضانات وغيرها. ما يتيح للحكومة رسم سياسات للأمن الغذائي أثناء الأزمات.

كانت أزمة أسعار المواد الغذائية في 2007-2008 قد أطلقت صرخة تنبيه، حيث لفتت الانتباه الى انحسار جودة الإحصاءات الزراعية بالتوازي مع انخفاض الدعم الدولي لقطاع الزراعة في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

ولذلك جاءت الاستراتيجية العالمية التي طورتها المنظمة والبنك الدولي بالتشاور مع مؤسسات الإحصاءات ووزارات الزراعة القطرية والمنظمات الدولية، وصادقت عليها الأمم المتحدة في 2010، لتساند عملية تطوير الإحصاءات الزراعية التي كانت بأمرس الحاجة اليها. وهي الإحصاءات التي تستخدم في رسم ورصد السياسات التي تستهدف الفقر والجوع وكذلك في تحسين فهم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة. وهذا يشمل الإحصاءات التي تبين كميات آثار الزراعة على تغير المناخ وكميات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن النشاطات الزراعية، وتبين في المقابل كيف يؤثر تغير أنماط أحوال الطقس على الانتاج الزراعي وعلى استراتيجيات المزارعين للتكيف مع تلك التغيرات.